

من وزير المالية
إلى

الموضوع: حول الانتفاع بالامتياز الجبائي المخول للتصدير
المرجع: مكتبكم الوارد بتاريخ 27 أفريل 2016

لقد طلبتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة هل يمكن لشركتكم من الانتفاع بالامتياز الجبائي المخول للتصدير مبينين أنها تنشط في مجال إئتمان السفن وأنها تسدي خدماتها لفائدة تجهزي السفن والشركات المصدرة كليا والشركات المنتسبة بمناطق الأنشطة الاقتصادية وشركات التجارة الدولية المصدرة كليا والبنوك غير المقيمة ومؤسسات أخرى.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تعتبر الخدمات المنجزة والمستعملة بتونس عمليات تصدير إذا تمت لفائدة المؤسسات التالية وكانت ضرورية لنشاطها:

- المؤسسات المصدرة كليا المنصوص عليها بمجلة تشجيع الاستثمارات،
- شركات التجارة الدولية المصدرة كليا المنصوص عليها بالقانون عدد 81 لسنة 1992 المؤرخ في 3 أوت 1992 كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة،
- المؤسسات المنتسبة بفضاءات الأنشطة الاقتصادية المنصوص عليها بالقانون عدد 81 لسنة 1992 المؤرخ في 03 أوت 1992 كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة،
- مؤسسات القرض غير المقيمة الناشطة في إطار مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين.

وعلى هذا الأساس، وإذا تبين أن الخدمات التي تسديها شركتكم إلى المؤسسات المذكورة أعلاه ضرورية لنشاطها فإنها تعتبر عمليات تصدير وبالتالي يمكن للأرباح المتأتية منها الانتفاع بالامتيازات الجبائية المخولة للتصدير المنصوص عليها بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

في حين تبقى الأرباح المتأتية من الخدمات المسداة لفائدة تجهزي السفن والمؤسسات الأخرى خاضعة للضريبة طبقا للتشريع الجاري به العمل باعتبارها لا تستجيب لمفهوم التصدير كما تم بيانه أعلاه.

مع العلم أنه لا يمكن لشركتكم في كل الحالات الانتفاع بالامتيازات الجبائية المنصوص
عليها بمجلة تشجيع الاستثمارات باعتبار أن نشاط أمناء السفن غير وارد بقائمة الأنشطة
داخل القطاعات المنصوص عليها بالأمر عدد 492 لسنة 1994 المؤرخ في 28 فيفري 1994
والمترلق بضبط قائمة الأنشطة المنصوص عليها بالفصول 1 و2 و3 و27 من المجلة
المذكورة. د.د.د.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية ويتفويض منه
المستشار العام
الهادي دابق